

التخطيط اللغوي وتعليمية اللغة العربية في ظل معطيات التعدد اللغوي

Language Planning and the Didactics of the Arabic Language in light of Data of Multilingualism

د. السعيد خنيش*. كلية الآداب واللغات. جامعة عبد الرحمن ميرة- بجاية (الجزائر)

الإيميل: khenichsaid@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2018/12/19

تاريخ التعديل: 2019/01/01

تاريخ الإرسال: 2018/05/31

الملخص:

الهدف من هذه الدراسة هو معالجة موضوع نحسبه بالغ الأهمية بناء على مجموعة واسعة من المعطيات المتعلقة أساسا باللغة العربية تعليما وتعلما واكتسابا في إطار مجتمعي، تشكله خصائص ثقافية ولغوية وحضارية متميزة. هذا ما أفرز تداخلا لغويا أدائيا على مستويات اللغة الأربع، وهو الشيء الذي نتوقع منه تأثيرا قد يكون مباشرا في جوانب وغير مباشر في أخرى على تعليمية اللغة العربية. على هذا نحاول في بحثنا أن نجيب عن الإشكالية الآتية: كيف يمكن أن نفعّل آلية التخطيط اللغوي خدمة لتعليمية اللغة العربية في ظل التعدد اللغوي؟
الكلمات المفتاحية: التخطيط اللغوي، تعليمية اللغة العربية، التعدد اللغوي.

Abstract:

The aim of this study is to address a topic that is considered very important based on a wide range of data related mainly to Arabic language in terms of teaching, learning and acquisition in a societal framework. This topic is shaped by distinct cultural, linguistic and civilizational characteristics. This has resulted in an overlap in language and in performance at the four levels of language, which we expect to have a direct impact in aspects and indirect impact in other aspects on the teaching of Arabic. Thus, in our research we try to answer the following problematic: how can we activate the mechanism of language planning in order to serve the teaching of the Arabic language in light of multilingualism?

Keywords: Language planning, didactics of the Arabic language, multilingualism.

تعليمية اللغة العربية الواقع والمأمول:

من خلال نظرة عرجلى إلى تعليمية اللغة العربية في الجزائر عبر مراحل التعليم، وفق ما تعرضه المنظومة التربوية في مناهجها، وكذا أنماط وأشكال الفعل التعليمي في الجامعة الجزائرية ممثلة في أقسام اللغة العربية وآدابها سنجد أنّ العربية تخضع إلى تنظيم يمس جانبها الأكاديمي في مراحل التعليم المختلفة، من خلال برامج منظمة واضحة تتكفل وزارتا التربية الوطنية والتعليم العالي بمهمة الإشراف على العملية بمقترحات علمية منهجية تخضع في كل مرة إلى تعديل وإعادة تنظيم وتحسين بما يتناسب مع عدة معطيات اجتماعية وثقافية وحضارية، وهذا ما يدفع إلى الاستثمار في كثير من العلوم الإنسانية والمنهجية.

على الرغم من كل ما يبذله القائمون على التعليم في كل مستوياته إلا أنّ العربية بحد ذاتها تعيش وضعاً حرجياً فيما يتعلق بمستويين حسب دراسات كثيرة، الأول: الاستعمال والأداء الكلامي بهذه اللغة في المؤسسات الأكاديمية التي تعنى بالبحث العلمي والتطور الثقافي، حيث يظهر جلياً أن المؤسسات الأكاديمية بفعل عوامل كثيرة اتخذت اتجاهها غير الذي تسهم فيه العربية وتتطور، ذلك باعتماد اللغات الأجنبية بالتحديد اللغة الفرنسية في إنتاج بحوثها بل في عملية التعليم، وهذا ما يقلص نطاق استعمال اللغة العربية، ويتجاوز هذا تأثير حدود البحث العلمي إلى إرساء ثقافة التغني باللغة الفرنسية في المجتمع. كل هذا مدعوم بالتخطيط الإداري المقصود للترويج للفرنسية على حساب العربية. أما الثاني: فيتمثل في معاناة العربية بشكل واضح في مناهج تدريس اللغة العربية التي تخضع في كل مرة إلى إعادة القراءة والبلورة لأجل الوصول إلى نماذج تبرز فيها العربية نظاماً ومضموناً بشكل سليم يخدم العربية بحد ذاتها، ويضمن تحصيلاً معرفياً يمثل بحق قيم المجتمع الجزائري.

إن ما نلفت الانتباه إليه فيما سبق هو وضعنا اليد على الجرح، إقراراً بأن وضع اللغة العربية في الاستعمال مروراً بواقع تعليم اللغة العربية في المؤسسات التعليمية يكون شريكاً قسراً في تشكيل هذا الواقع، بالإضافة إلى مجموعة واسعة من العناصر، بداية من المناهج الموضوعية إلى المدرس، ومروراً بالطرق والوسائل وظروف المتعلم. كما نعتبر أن انعدام رؤية إستراتيجية واضحة تبرز مراحل بناء وعي عملي يكفل نتائج إجرائية لتعليمية اللغة العربية في المراحل التعليمية المختلفة له الأثر البالغ في تصوير ذلك الوضع.

يندرج ضمن هذا كله، ما نسميه التخطيط اللغوي الاستراتيجي «الذي يستدعي بالضرورة التخطيط الآني والاستشرافي ووضع السياسات اللغوية الكفيلة والاضطلاع بالتهيئة اللغوية بتوفير جميع الظروف المواتية لنهوض باللغة العربية»¹ ونذهب في هذا الاتجاه لما تعيشه الجزائر من تأثير العولمة الثقافية واللغوية التي تضع تعليمية اللغة العربية أمام تحدٍ حقيقي هو المحافظة على وجود العربية الفاعل في شتى الميادين بداية بترقية تعليمية اللغة العربية في المؤسسات التربوية ومؤسسات التعليم العالي، حيث يبرز خلالها واقع اللغة العربية التعليمي في صورة مجموعة من النقاط على النحو الآتي:

- آليات واستراتيجيات تعليم اللغة العربية تضمن التلقين والحفظ دون التحليل وإكساب الجرأة الإبداعية التي تركز بدورها تطوير وترقية اللغة، هذا بضمنان من نظام تعليمي «يزرع ثقافة الطاعة والسكون وهزيمة الذات وإحباط فطرة الإنسان في حب الاستطلاع والتساؤل».²

- عدم توافق البنية اللغوية المكتسبة في المنزل واللغة المرجح اكتسابها في المدرسة في إطار التعدد اللغوي الذي هممنا بالحديث عنه في المباحث اللاحقة، فالعامية واللهجات الأمازيغية واللغة الفرنسية سمات تميز العائلة الجزائرية في بعض مناطق الوطن ولو أن التعديل الدستوري الأخير شرع اللهجات الأمازيغية أن تمثل هذه اللغة التي لم يستقر نظامها بعد على لون الصورة المعجمية الخطية التي يرسمها. يضاف إلى ذلك اللغة الفرنسية النمط اللغوي البارز في التفاعلات الإدارية الرسمية في أعلى مستوياته الدبلوماسية. كل هذا المشهد اللغوي الجزائري. يدفعنا إلى التساؤل: إلى أي مدى يمكن التحكم فيه ووضع معالم محددة لخصر اللغات وتحديد موقع اللغة العربية الفعلي والحقيقي ضمن هذه اللغات التي بدأت تفرض نفسها بشكل رسمي أو أدائي معياري.³

- التداخل اللغوي وآثاره السلبية في تعليم العربية وحتى في بناء طرائق تدريسها وتطبيقاتها. يحدث أن تطغى اللغات المتداخلة مع العربية الفصيحة، ومثلنا ما يحدث لدى طلبة قسم اللغة العربية وآدابها بجامعةنا حيث نجد أنّ الطالب يسعى بجد كبير إلى تجاوز السمات النظامية للهجة القبائلية نتيجة للاحتكاك مما يعرفهم على المشاركة في العملية التعليمية.⁴

في ختام هذا العنصر نرى - إضافة إلى ما يميز واقع اللغة العربية - ضعفا بل لنقل غيابا لسياسة لغوية وتعليمية إجرائية تأخذ على عاتقها تطوير وترقية اللغة العربية تعليما، ولا أدلّ على ذلك من إعراض الطلبة عن اختيار اللغة العربية بُعيد نجاحهم في البكالوريا إلا بدافع الحصول على شهادة عليا إنقاذا لحياتهم الدراسية. نعتبر هذه الحصيلة نتيجة لعوامل تحدد مكانة اللغة العربية في السياسة اللغوية الجزائرية، هذا الذي يبعث على افتقاد عقول فتيمة محبة للعربية خادمة لها وقلوب متعطشة لها ولمضامينها مبدعة ومنتجة.⁵

إنّ حديثنا عن السياسة اللغوية بني على معطيات التخطيط اللغوي المرافق لكل عمليات التخطيط التعليمي والبيداغوجي، حيث تعتبر جزءا لا يتجزأ من سياسة الدول الاقتصادية والثقافية، فما التعليم إلا آلية ضمن ميكانيزم التنمية في الجزائر. إيماننا من التكامل المعرفي، فإن العلاقة بين العربية لغة رسمية والممثل الشرعي لتاريخ الجزائر الثقافي ومصيره، إذ الآمال تبقى حبيسة أقلامنا ولا تتعدى الحبر على الورق ما لم تفعل وتجدد، وذلك من خلال آليتين فاعلتين:

- التخطيط اللغوي الذي يضع العربية أداة إنتاج وتغيير فاعل يجب الاهتمام بها.
- بناء مناهج تعليم للغة العربية قوية وسليمة تجسد مرجعيات وروافد المعرفة النظرية والعلمية التي تتمثلها اللغة العربية، دون فصل أجزائها المتكاملة أو عزلها عن مضمونها الحضاري.
- بناء على ما سبق سنؤسس لعملية تعليم اللغة العربية بشكل يحمل رؤية تعليمية ورسالة بيداغوجية يكون على عاتقها مهمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحضارية، حيث يكون لها عدة أدوار على مستويات مختلفة منها:

- إشراك كل فئات المجتمع الجزائري الذي يمثل منه أكثر من تسعين بالمئة مستعملا للغة العربية.
- تطوير الاقتصاد الوطني من خلال وضع بين يدي مستعمل اللغة العربية أداة إضافية لإبراز قدراته التكوينية والإنتاجية، حيث الكثير من شباب الجزائر تقف أمامه اللغة الفرنسية عائقا لتنفيذ مشاريعه التنموية.
- التعليم الجيد للغة العربية، يسهم في تطويرها وربطها بمبشرين علمية ويسهل التحكم فيها لدى شريحة كبيرة في المجتمع الجزائري.

نطمح مما سبق إلى إبراز واقع تعليم اللغة العربية في الجزائر مركزين على التخطيط اللغوي في ظل تعدد لغوي فرضته عوامل متعددة، تجلت في تشريعات دستورية ترتبط بالاستعمال واحتكاك اللغات وصراعها لإثبات وجودها والسيطرة على منافذ الحضارة، ما يجعلنا ننظر إلى التخطيط اللغوي وآليات اشتغاله وفاعليته وخدمته للغة العربية شكلا ومضمونا تعليما واستعمالا، كل هذا إيمانا منا أنه الحل المنطقي والأساس لتطوير تعليمية اللغة العربية ضمن واقع لغوي متعدد.

ماهية التخطيط اللغوي:

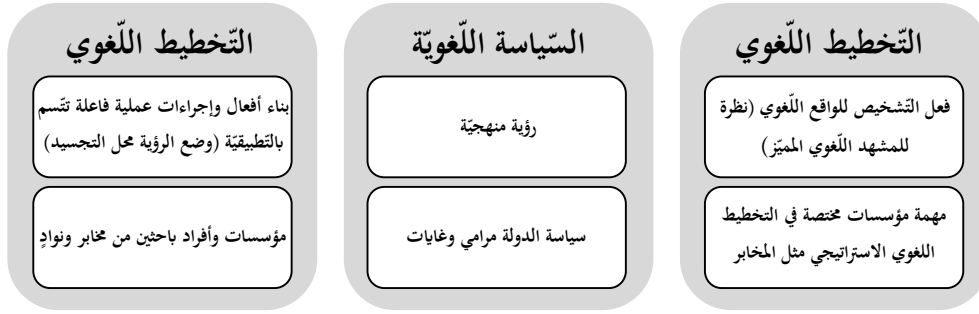
كان لزاما أن نضع مفهوم التخطيط اللغوي في مقابل السياسة اللغوية في خضم محاولتنا ضبط المكون المفاهيمي للتخطيط. من الوهلة الأولى يتبادر إلى أذهاننا و-حتى لغير المتخصصين والقارئ العادي- أن التخطيط اللغوي فعل لأجل تحقيق أهداف معينة، حيث يتضمن المصطلح سمات التنفيذ مقارنة بالسياسة اللغوية. هذا المصطلح المركب من مفردتين بل لنقل مصطلحين السياسة واقتراها باللغة ما يوحي أن الأمر يتعلق بوضع خطة وبرنامج يتضمن التشريع والتقنين على المستوى النظري لا التطبيقي كتنظيم عناصرها في إطار مؤسسات الدولة المؤهلة. على الرغم من الاختلاف الواضح بين المفهومين والذي نؤكد عليه إلا أنّ من اللغويين من تناول الفرق بينهما وتطرق إلى تداعيات التسليم بالترادف، ولغرض بيان الفاصلة المنهجية بين المفهومين والتأسيس لفحوى التخطيط اللغوي الذي تركز عليها هذه الورقة نستأنس بما ذهب إليه جان لويس كالفلي بقوله: «نحن نعتبر السياسة مجمل الخيارات الواعية المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية وبالتحديد بين اللغة والحياة»⁶. ويعتبر التخطيط اللغوي في المقابل «البحث عن الوسائل الضرورية لتطبيق سياسة لغوية، وعن وضع هذه الوسائل موضع التنفيذ»⁷. إن الدلالة التي يعرض إليها كالفلي اصطلاحا للتخطيط تبني على عنصرين أساسيين:

- **الأول:** أنّ التخطيط اللغوي وتأكيدا على ما ذهبنا إليه في التوطئة أنّه الوجه العملي الإجرائي لرؤية لغوية مرتبط بالسياسة العامة للدولة وبمؤسساتها على اختلاف مجالاتها لتدخل ضمن مرامي وغايات الدولة، هذه التي نسميها سياسة لغوية.

- **الثاني:** أن التخطيط اللغوي هو الواقع اللغوي الذي ينتج ويحصل كمخرج للسياسة اللغوية، فثنائية السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي يشكلان سلطة البناء والتهيئة اللغوية من رؤية وإجراء، حيث إن السياسة اللغوية هي رؤية إستراتيجية لا تستقيم إلا إذا اعتمدت على نتائج التشخيص اللغوي داخل المجتمع الذي نعتبره جزءا من عملية التخطيط اللغوي ضمن الرؤية الإستراتيجية العامة. بعد هذه الخطوة تضع السياسة اللغوية قواعدها داخل مشروع

الدولة، ثم إن السياسة اللغوية تبقى في نطاق الدراسات النظرية الإستراتيجية دون تفعيل وتجسيد، فبالانتقال إلى وضع العمل سيسهم في تحريك الميكانيزم العام لدولة لها سياسة نمو تطور، ولا يكون ذلك إلا بمرحلة ثانية تالية من التخطيط اللغوي. إذا أردنا أن نضع مخططا ملخصا لطبيعة الاختلاف بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي من جهة ومن جهة أخرى فإنّ اشتغال كل منهما سيكون على النحو الآتي، كما نتصوره:

مرحلة أولى من تصور لطريقة اشتغال السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في تكامل



يبرز لنا جليا من خلال المخطط أن الرابطة المنهجية بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي يجعلنا نتجاوز النظر في المضامين المفهومية للمصطلحين - تماشيا مع ما تهدف إليه الورقة- إلى البحث في التخطيط اللغوي وفي آليات الفعل الميداني، لنربط بين هذا الفعل وتعليمية اللغة العربية في ظل تعدد لغوي مؤسس رسميا من خلال التعديل الدستوري الأخير، بعدما كان واضحا في الاستعمال الكلامي التواصلي دون تشريع.

إن العربية، اللغة الرسمية والوطنية الأولى أصبحت تُنافس بشكل واضح في أهم وأخطر قطاعات الحياة، لما لهذا القطاع من دور إستراتيجي إلى جانب الاقتصاد والتكنولوجيا وهو التعليم من طرف اللغة الأمازيغية، التي نرى في هذا المقام ومن منظور لغوي بحت لا سياسي ولا اجتماعي أنها بحاجة إلى عمل بحثي كبير جدا ولمدة طويلة، لإرساء قاعدة صلبة في مختلف مستوياتها المعجمي والدلالي والتركيبي والصوتي، حيث تظهر لنا أنها في بدايات تهيئتها، ولا أدل على رأينا من ضعف قاموسها اللغوي الذي لا يحتوي جميع مفردات لهجاتها بإقصاء محتوى معجمي واسع مكون للهجاتها المنتشرة على نطاق واسع، هذا ما يضر حسبنا بنظام اللغة كما يفترق إلى المصطلح العلمي الممثل للعصر، ونتصور أن السبب هو عدم مرونة المنظومة المعجمية لهذه اللغة. علما أن أمر ملمة مفردات لهجاتها سيطول لا محالة، نضيف إلى ذلك ما تعيشه حروف اللغة الأمازيغية من معاناة، فالتساؤل المستمر: أتكتب بالتيفناغ* أو بالحرف اللاتيني،** هذا الذي يضع هذه اللغة أمام اختيار اجتماعي نفسي، ولغوي قبل ذلك.

كل هذا ضمن الإطار العام لما يسمى بالتخطيط اللغوي، أفتح قوسا وأشير إلى أن البيئة السياسية لها أثر كبير في وضع أسس لا التخطيط اللغوي الذي يضمن فائدة تعليمية ومستقبل لغوي ذي نفع علمي وأدبي وحضاري فقط، بل أسس مفاهيم لغوية جديدة والتي لا يمكن إلا أن تكون نتاجا لارتجالية غير متخصصة ومنها مفهوم اللغة الطارئة لا يتسع المقام للتوسع في القضية لبيان الأبعاد المعرفية للمصطلح، وسنفرد في ورقات لاحقة ما نرمي إليه بمصطلح اللغة الطارئة.

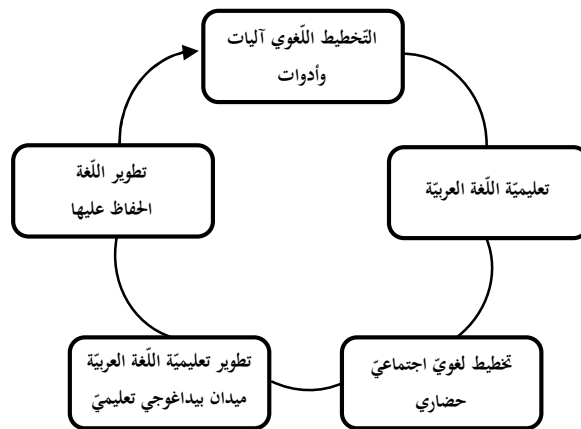
سعيًا فيما سبق إلى بيان ما تتضمنه السياسة اللغوية، وما ينضوي تحت التخطيط اللغوي، إذ نلاحظ أن التعريفات المتعددة للتخطيط اللغوي تتناول كلها آليات اشتغال عملية التخطيط من جانب، ومن جانب آخر هو اعتباره جزءًا لا يتجزأ من حركة واسعة تشمل المنظومة السياسية للدولة ككل، ولنا من هذه التعريفات ما يلي:

تعريف هوجن: «يعني التخطيط اللغوي: كافة أنشطة معيرة اللغة التي تؤديها المجامع اللغوية واللجان المختلفة لتطوير اللغة وهي كافة أشكال الأنشطة التي تعرف عموماً بتنمية اللغة وكافة المقترحات المتعلقة بإصلاح اللغة ومعيرتها».⁸ نبعه بتعريف روبن جرنود: «التخطيط اللغوي تغيير متعمد في اللغة رأى أنه تغيير في بنية اللغة وأصواتها أو في وظائفها أو في كليهما، وذلك كما تقترح منظمات تم إنشاؤها لهذا الغرض وبالتالي فالتخطيط اللغوي يتمحور حول إيجاد حلول للمشكلات اللغوية ويتصف بصياغة وتقييم البدائل لحل مشكلات اللغة وتوفر أفضل الخيارات المحتملة وأكثرها فعالية»⁹، أما ويستون فيرى «بأنه الجهود المستمرة الطويلة التي تحوّلها الدولة بهدف تغيير لغة ما أو بهدف تغيير وظائف تلك اللغة في المجتمع من أجل حلول للمشكلات المتعلقة بالاتصال والتفاهم بين أفراد المجتمع».¹⁰

بالتمعن في فحوى التعريفات نجد مجموعة من النقاط تركز عليها عملية التخطيط مهما كان هدفها، وهي:

- التخطيط اللغوي عملية تمس نوعاً هاماً من نشاطات الإنسان التي تلعب فيه دوراً أساسياً في التواصل الاجتماعي والتنمية الاجتماعية والحضارية.
- التخطيط اللغوي عملية اجتماعية تنطلق من المجتمع وتنتهي فيه.
- التخطيط اللغوي آلية فاعلة في توجيه حضارة أو بنائها أو حتى إلغائها، ذلك بإحياء لغة أو القضاء عليها.
- لعل أهم محطات التخطيط اللغوي بل وأخصب ميدان لترجمة اللغة واقعا لأجل مسعى خدمة اللغة الهدف، وفق التخطيط اللغوي للغة العربية.

مرحلة ثانية من تصور عام للتخطيط للغة العربية



بناء على هذا المخطط الملخص لتصورنا الذي نرى فيه مدخلا لتطوير تعليمية اللغة العربية، والذي نعول عليه، وتعول عليه كل سياسات الدول لتطوير اللغة والمجتمع. وفي خضم الحديث عن التخطيط اللغوي وآليات تفعيله في خدمة اللغة العربية نشير إلى أن الوضع اللغوي الجزائري عامل يحسب له ألف حساب خلال العملية، حيث يتسم

بخصائص وميراث ثقافي متنوع بتنوع التراث والتباين حيث تتخلله مجموعة واسعة من التحديات اللغوية مشكلة صراعا لغويا حقيقيا على مستويات عديدة وفي طرحنا هذا قد يرفض المطلع وبعض من الباحثين وحتى السياسيين منهم مصطلح الصراع اللغوي محاولين إيهامنا بأنّ التعايش يسود بشكل واضح بين اللغات المميزة للراهن اللغوي الجزائري، وهذا ما لا نقبله، لما للواقع الذي يخالف تماما النظرة السياسية البحتة. لأنّ اللغات السائدة في الجزائر تنتمي إلى عائلات لغوية غير متقاربة في أصولها وتمثل ثقافات مختلفة تماما لتؤسس هوية حضارية متباينة ومتباعدة فكريا.

تصورنا للمرحلة الثانية والنهائية للتخطيط للغة العربية

التأسيس النظري لفعل التخطيط اللغوي

- لمن توكل عملية التخطيط اللغوي للغة العربية؟
- ما الذي يخطط له؟
- لم يخطط لهذه اللغة في الظرف الحالي؟
- ما آليات واستراتيجيات التخطيط.

التخطيط اللغوي

- ضمان الحضور الاستراتيجي للغة في التشريع.
- مكانة اللغة في المحيط الاجتماعي.
- الإعلام ودوره في خدمة اللغة العربية.
- التعليم واللغة العربية للتخصصات حتى بحضور لغات أخرى.

الإجراءات الميدانية

ومن الشكل يتضح أنّ تصورنا يتناول التخطيط اللغوي على النحو الذي يسهم في تجويد عملية تعليم اللغة العربية في الجزائر، باستثمار أهم العوامل الأكثر تأثيرا في صياغة المشهد اللغوي وضعها واستعمالها، كما يظهر في الإجراء الميداني، حيث نعتبره تمثيلا فعليا للتخطيط اللغوي القائم على تأسيس نظري حقيقي يلخص الرؤية والرسالة لفعل التخطيط لفائدة اللغة العربية تعليما وتعلما في إطار تعدد لغوي مرسوم. لأجل التفصيل في حركية تصورنا في الاتجاه المراد نعلم على وضع صور مفاهيمية لما ورد فيه من عناصر.

لمن توكل عملية التخطيط اللغوي للغة العربية لتخدم بدورها تعليمية اللغة العربية؟ إذا كان في أبجديات منظومة أية لغة تسند عملية الإشراف على شؤونها إلى مؤسسات ذات طابع متخصص يضاف إليها جهود علماء متخصصين في بناء هذه اللغة والنظر في تطويرها، فإن اللغة العربية في الراهن المعيش تحيا تحت وطأة غموض من جهة، ومن جهة أخرى هي هدف لمحاولات تغييرها عن مواقف الاستعمال الحقيقي والمؤثر، يبرز ذلك في العناصر اللاحقة.

تساؤلات كثيرة تدور حول من الفاعل الحقيقي في تطوير هذه اللغة في الجزائر حتى بحضور مؤسسات الدولة التي أنشئت خصيصا لترقية هذه اللغة، لعل هامش التناقض بين فكرة وجود مؤسسات تشرف على خدمة اللغة

العربية، وبين ما يثبته واقع الاستعمال اللغوي فجوة حقيقية، وقد يذهب القارئ إلى رفض ما نقر به، لكن حجتنا هو ما آلت إليه العملية التعليمية باللغة العربية من جانب، ومن جانب آخر غيابها في التخصصات العلمية التي تدرس باللغة الفرنسية التي لا يحق لها تمثيل العلوم في وطن العربية، ذلك لاعتبارات كثيرة لا يتسع المقام للتفصيل فيها. ويفضي بنا هذا إلى أن التخطيط اللغوي للغة العربية مورس وفق نمط التوصية لخدمة لغة أخرى على حساب العربية، فالمؤسسات التي تنشط لصالح العربية منتجة في زاوية الكتابة والإبداع دون إنكار للمجهودات التي تبذل ممثلة في المجلس الأعلى للغة العربية ومؤسسات التعليم العالي، لكن نحس أن الأمر يتجاوزها لينحصر عملها في الإنتاج الكتابي لا على تفعيل آليات تخطيط لغوي هادف إلى جعل العربية اللغة الأولى استعمالاً في التواصل اليومي والإداري والديبلوماسي. في هذا الشأن نذهب مذهب كوبر حين يقول: «لا يستقيم وضع لغة إلا إذا اشرف على التخطيط لها أهلها من أساتذة متخصصين يشهد لهم بالإنتاج والثقة العلمية ليسقط ذلك جلياً في تعليم اللغة العربية».¹¹

ما الذي يخطط له؟ لا يقتصر المخططون خلال العملية على الاهتمام بجانب واحد ومحدد ولكن تشمل العملية السلوك اللغوي بوجه عام،¹² هنا نذهب إلى أن الربط بين تعليمية اللغة العربية بعملية التخطيط اللغوي يجعلنا نرى أن الفكرة الأساسية التي يجب أن تكون منطلق الفعل التخطيطي ومنتهاه هو الأداء اللغوي السليم باللغة العربية الفصيحة في التعليم وقطاعات الدولة المختلفة دون استثناء لتصبح لغة التفاعل الإداري والاقتصادي والتجاري والتكنولوجي، فهي بذلك لغة الحضارة الراهنة لغة العلم الحديث، وتكون ذلك من المنظور الإجرائي من عدة جهات، كما يذهب إليه جان لويس كالفي الخط، المعجم، اللهجات، المحيط اللغوي،¹³ وفي الصفحات اللاحقة نفصل عناصر نضيفها إلى ما يذهب إليه كالفي لاعتبار أنها ضمن معطيات العصر الراهن، وفي علاقة مباشرة بالتأثير ووضع الوضع اللغوي.

لم وجب التخطيط للغة العربية في الوقت الراهن؟ تتعدد الأسباب والدواعي التي تفرض علينا في الجزائر إعادة التخطيط اللغوي خدمة للغة العربية، ولعل أهمها :

- العولمة الثقافية واللغوية وتأثيراتها على واقع اللغة العربية، حيث توجه الاستعمال اللغوي قبل الثقافي إلى تغييب العربية وخدمة قوالب لغوية لا تمت بصلة لا إلى العائلة اللغوية للعربية لا للمضمون الحضاري الذي تمثله العربية هذه العولمة التي أثرت في مصادر بناء السياسات اللغوية بشكل مباشر لنصل إلى «استبدال الاهتمام باللغات الأجنبية على حساب العربية إعطاء الأولوية في السياسة التربوية وبناء المناهج للتوجه العلمي والتكنولوجي لما يعني بالضرورة تراجع الاهتمام بالعلوم الإنسانية والاجتماعية ومنها اللغة العربية وآدابها».¹⁴

- التعدد اللغوي المؤسس له من خلال التعديل الدستوري الأخير 2017 الذي يقضي بأن اللغة الأمازيغية لغة وطنية ورسمية ما يدفع بشكل منطقي إلى بلورة فعل التخطيط اللغوي الذي يضمن حضور العربية في كل القطاعات الحيوية بل لترقيتها لتمثل الحياة العامة، فوضع التعدد اللغوي عندما تفقد السيطرة عليه يصبح عالة على التعليم لينتج ظواهر لغوية تؤسس لوضع تعليمي مجحف في حق العربية.¹⁵

إننا نعرض إلى صراع لغوي ليعبر عن صراع حضاري ممتد عبر مراحل التاريخ الإنساني لنؤكد به على أن النشوء الطبيعي للغة لم يعد يفني بالعرض في تطوير لغة ما لسببين وجيهين:

- **الأول:** أن حياة اللغة لم تعد ترتبط باستعمالها بل تبنى على تطورات سياسية وحسابات خارجة عما يقره علم الاجتماع اللغوي، كما يظهر في اللغة الأمازيغية التي تعيش ظرفا غير عادي، حيث لم تستقر بعد على رسم خطي يجسد حروفها كتابيا، لكن الطارئ الظرفي فعل تأسيس لغوي يبنى على اختيار غير طبيعي للغة لتكون واجهة للتعليم. ومن منظور علم اللغة الاجتماعي فاللغات غير القادرة على تمثيل العصر بمعطياته العلمية والحضارية تعاني لا محالة في توصيل المعارف في إطار مدرسي، وما أدراك بلغة في مراحل تهيئتها المتقدمة، من بناء للمعجم اللغوي والمعجم المتخصص أن تكون من بين آليات تطوير وترقية حياة المجتمع في ظل العولمة الثقافية واللغوية.

- **الثاني:** أن اللغة التي في حضن الطبيعة وترتقي بشكل خطي خطية تطور الفرد في رقعة جغرافية ضمن جماعة لغوية لم يكن ليحدث في البيئة التي تعيش فيها خصائص ثقافية تتحكم فيها عدة عوامل أهمها العولمة الثقافية واللغوية، وبيئة يغيب فيها. وخلال تنميتها ليكون هذا العنصر جزءا لا يتجزأ من سياسة التطوير التي تمس جوانب الحياة المختلفة دون استثناء. وفيما يلي تنمة تصورنا الذي نسعى من خلاله إلى التأكيد على أهمية ما سيقدمه التخطيط للغة العربية في ظل ما يميز المجتمع الجزائري من سمات لغوية. وهذه المرحلة الثالثة من التصور الذي نقترحه يتأسس على قاعدتين:

الأولى، نظرية: وهي مؤطرة بثلة من الأسئلة التي يجب في كل عمل استراتيجي أن يجاب عنها بشكل صريح دون إغفال أية حقيقة واقعة، ولزاما علينا أن نأخذ بعين الاعتبار كل العوامل النفسية والاجتماعية والحضارية الحقيقية مضمنة في الغاية الكلية والواضحة لسياسة لغوية تنبثق من توجه الدولة العام، وأي تجاهل أو تغييب لأي معطى واقع مهما كان نوعها سيكون لها الأثر السلبي في بلورة نموذج التخطيط ليصبح عالة على اللغة الهدف.

أما الثانية، فهي إجرائية نلخصها في ثلاث نقاط نحسبها المركب الحقيقي لآلية عملية تخدم العربية في عدة مستويات لتصل التعليم، وتمثل فيما يلي:

- المكانة القانونية للغة العربية في التشريع الجزائري بتحديد وضعها ووظيفتها.
 - المحيط الاجتماعي الذي يحتضن اللغة العربية.
 - الإعلام وأثره في استعمالات العربية.
 - التعليم باللغة العربية في التخصص إلى جانب اللغات الأخرى.
- ولتوضيح أبعاد هذا التصور نعتمد هذا المخطط الذي سنبرز من خلاله اتجاه سير العملية وعناصرها.

القاعدة التأسيسية للتخطيط اللغوي بخدم اللغة العربية

تخصير ميادين المتخصص ومجالات التخصص العلمي لعلاقة اللغة	استثمار الإعلام في تفعيل اللغة على المستوى الإداري	ضمان قبول المجتمع بعناصره المتنوعة لاحتضان اللغة وتحضيره لذلك	ضمان مكانة قانونية فعلية قابلة للتطبيق
التعليم المتخصص	الإعلام	المحيط الاجتماعي النفسي	التشريع

نرى أنه من الاستراتيجي في عملية التخطيط اللغوي لضمان نجاعة تعليمية اللغة العربية في مستوياتها المختلفة أن نفهم بوعي المتخصص وضعية اللغة العربية بين الوضع القانوني والاستعمال الوظيفي، ونقصد بهذا الأخير غير الأداء التواصلية بل توظيفها وسيلة في اشتغال مجالات أساسية في المجتمع مثل الإدارات الحكومية، الإعلام والتعليم. وعلى هذا نتطرق إلى نقاط مرجعية أساسية من بين ما ظهر في المخطط.

اللغة العربية في التشريع الجزائري: يعتبر الدستور العقد الاجتماعي والقانون الأساسي الذي ينظم الدولة من حيث شكلها موحدة أم مركبة، ومن حيث نظام الحكم فيها والسلطات العامة واختصاصها وعلاقتها ببعضها، كما «يتناول الدستور أيضا الحقوق والحريات العامة والفردية للمواطن والإنسان ويحدد المبادئ العامة التي تحكم المجتمع وعلاقة أفرادها بالسلطات والهيئات والمؤسسات الدستورية، ومن بين هذه المحاور التي يتناولها الدستور ويؤكد عليها مسألة اللغة».¹⁶ إن الموقع الرسمي للغة العربية في التشريع الجزائري واضح جلي فهي وطنية رسمية بداية من الدستور الأول للبلاد سنة 1963 في المادة 5: «اللغة العربية هي اللغة القومية والرسمية للدولة»،¹⁷ وفي المادة 76 في الدستور نفسه: «يجب تحقيق تعميم اللغة العربية في أقرب وقت ممكن في كامل أراضي الجمهورية».¹⁸ وتتوالى الدساتير*** والتشريعات فيها لتؤكد على أنّ العربية اللغة الوطنية الرسمية الأولى إلى غاية اليوم، لتضاف إلى جانبها اللغة الأمازيغية،*** التي رسمت كوطنية لتتمّ دستورها وطنية رسمية في 2017.

إنّ حديثنا عن مكانة اللغة العربية في التشريع الجزائري مرحلة أساسية في طريق النظر في التخطيط اللغوي الحقيقي، لكن الإشكال لا في موضع التشريع، بل في تطبيقات التشريعات أو الاستعمال والوظيفية لهذه اللغة، فما ينص عليه الدستور في قضية الاستعمال جلية من خلال ثلاث نقاط هي:

- اللغة العربية في المحيط الاجتماعي كما تحده قوانين الجمهورية.
- اللغة العربية في الإعلام كما تحده قوانين الجمهورية.
- اللغة العربية في التعليم.

ما يرتبط بالحياة الاجتماعية وترقيتها وحمايتها: تعتبر اللغة العربية مقوما أساسيا من مقومات الشخصية الوطنية الراسخة وثابتا من ثوابت الأمة،¹⁹ نشير هنا إلى أنّ التشريعات في الجزائر فيما يتعلق باللغة العربية لم تغب عنها قضية الاستعمال، حيث تقرر بالصریح أنه يجب على كل المؤسسات أن تعمل على ترقية اللغة العربية وحمايتها

والسهر على سلامتها وحسن استعمالها،²⁰ ما يمنع كتابة اللغة العربية بغير حروفها. ضمن هذا الإطار، فإن مواد دستورية تفصيلية كثيرة تقرر بتطبيق ما من شأنه استعمال اللغة العربية في الحياة الاجتماعية بمؤسساتها الاجتماعية ذات علاقة مباشرة بحركة الفرد الجزائري في مجتمعه. هذا ما يحدد آليات التواصل والتفاعل الاجتماعيين.

إنّ ما يفهم من هذه المواد القانونية خلاف ما هو سائد في الواقع فالحياة العامة التي يجيها المواطن مستعمل اللغة بعلاقاته مع الإدارات والجهات المعنية لخدمة المواطن تتعامل بأكثر من لغة عكس ما ينص عليه النص القانوني، فالإدارات على اختلافها تعتمد الفرنسية إلى جانب العربية ومنها من يستعمل الفرنسية بشكل كلي مقصيا العربية، ويظهر ذلك في بعض مناطق الوطن، فالفجوة بين التشريع والاستعمال شاسع لأسباب كثيرة لا يسمح المقام للتفصيل فيها.

اللغة العربية في الإعلام: الحالة نفسها تعيشها العربية في الإعلام عندما نقاربا بالوضع القانوني للغة العربية في الإعلام، حيث تؤسس أكثر من مادة أنّ العربية هي القناة اللغوية الأساسية في الإعلام وهذا ما يدعم استعمال العربية، لكن الواقع الميداني عكس ذلك، فلم يبق الإعلام باللغة العربية ولا الإشهار بها ولا التدخلات ولا التصريحات والندوات باللغة العربية، ولعل الدبلوماسية باللغة الفرنسية لأكثر دليل على ما نقول، فالقالب الذي يغلب على الإعلام هو الدمج بين الفرنسية العامية، وهذا يضرب في العربية مرتين:

الأولى: في مضامين وشكل اللغة العربية وإفسادها من خلال الإخلال ونشر ثقافة الإخلال بنظامها وجمالياتها. الثانية: تحطيم الكفاءة التي يمكن أن يكتسبها الطفل لتكون له قاعدة لتعلم اللغة العربية والتعلم بها، وهذا ينافي فكرة اكتساب الكفاءات القاعدية اللغوية من المحيط بما فيه الإعلام. كل هذا يعود دون أي شك على التعلّمات بنتائج وخيمة، إما ما تعلق بالعربية تعليما وتعلما، أو بالمواد الأخرى التجريبية والإنسانية. وعلى الرغم من الحماية القانونية للتعليم والإعلام باللغة العربية حيث: «يكون التعليم والتربية والتكوين في كل القطاعات وفي جميع المستويات والتخصصات باللغة العربية مع مراعاة كفايات تدريس اللغة الأجنبية».²¹

إنّ الواقع الذي تعيشه اللغة العربية استعمالا في التعليم لا يختلف عما هو واقع في الإعلام والإدارة والدبلوماسية، فالمجالات بالاحتكاك تنطبع بطباع بعضها البعض ونتيجة للتأثير فيما بينها فإن تعليم اللغة العربية يعاني من جبهات عديدة وفي مستوياته المختلفة، وأهم المسببات في جانب اللغة ما يأتي:

- إدماج العاميات في التعليم بتزكية من الإعلام والمحيط وإسهام من الإدارات المعنية.
- التفاعل باللغة الفرنسية والتي لا موقع لها لا في دساتير الجمهورية المتتالية ولا في قيم المجتمع الجزائري، بل وأكثر هي لغة المحتل التي استخدمها وسيلة لطمس الهوية وتغييب العربية.
- التعليم باللغة الفرنسية للعلوم الإنسانية في الجامعات الجزائرية والتعليم بها للمواد التقنية والتجريبية والطبيعية في مراحل متقدمة جدا من التعليم.

هذه الأسباب وأخرى تلخص بصدق واقع اللغة العربية في الجزائر، وهي حالة لا يسهل النظر فيها وعلاجها بالإبداع ولا بالكتابة الأدبية فقط، بل يستدعي عملا جبارا، ينبنى على تخطيط فعلي حقيقي، يستند على إرادة

سياسية تدافع عن سياسة لغوية تخدم العربية بالدرجة الأولى وتمثيلاً لقيم المجتمع الحضارية بما فيها الثقافية والاجتماعية، فاللغة لم تعد وسيلة للتواصل فقط بل آلية للبناء الحضاري القوي والمستمر في عالم مفتوح وصراع حضاري عالمي.

خاتمة:

إنّ التخطيط اللغوي جزء لا يتجزأ من سياسة الدولة في حفظ مكانتها بين أمم العالم المعاصر الذي يتميز بصراعات اقتصادية وتجارية بل وحضارية، حيث تلعب فيه اللغة الدور الخطير والهام في بلورة خطط هذه الدول والأمم. ثم إنّ هذا الدور الذي تلعبه لم يكن جديد عصرنا بل قديم قدم الاحتلال والغزو والاحتكاك بين الشعوب، لكن ما يميزه في عصرنا هو فعاليته السريعة، بمساعدة عدة عوامل لم تكن موجودة قبلاً والمتمثلة في التكنولوجيا الرقمية والإعلام.

التخطيط اللغوي آلية فاعلة لا بد منها في كل عمل استراتيجي يهدف إلى الحفاظ على اللغة العربية، حيث ولا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار خلال التأسيس لعملية التعليم والتعلم، من خلال مدخلين: الأول: مدخل لتجسيد التخطيط اللغوي حفاظاً على اللغة العربية في ظل التعدد اللغوي، والثاني: مدخل لتفعيل نتائج التخطيط اللغوي. فمنه الانطلاقة وإليه ترجع الفائدة الكبرى، فالتخطيط للحفاظ على اللغة العربية هو حفاظ على تطويرها ووظيفتها في الإطار البيداغوجي التعليمي.

المصادر والمراجع:

1. أحمد حساني، ترقية اللغة العربية بين التخطيط الاستراتيجي والاستثمار المؤسسي، أعمال المؤتمر الثالث للغة العربية، دبي الإمارات، 2014.
2. بنعمر كنزة، تعليم اللغة العربية والتعليم المتعدد، مكتبة الأمان للنشر والتوزيع، ط1، المغرب. 2003.
3. بومدين محمد، مكانة اللغة العربية في قانون الإجراءات المدنية الجديدة 2008، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع10، جانفي 2014، جامعة أدرار، الجزائر.
4. روبرت كوبر، التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، تر: خليفة أبو بكر الأسود، مجلس الثقافة العام، القاهرة، 2006.
5. السعيد خنيش، مناهج تدريس العربية في ظل تكنولوجيا التعليم الراهن والمأمول، أعمال الملتقى الوطني الأول «مستقبل تعليم اللغة العربية في ظل رهانات العولمة الثقافية واللغوية في الجزائر»، 12/13 مارس، باتنة، 2018.
6. صالح بلعيد، دروس في اللسانيات التطبيقية، دار هومة، دط، الجزائر، 1997.
7. عباس الصوري، في التلقي اللغوي والمعجمي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2004.
8. قاسم عبده عوض، الفلسفة والإنسان في القرن الحادي والعشرين، بغداد، ط1، 2002.
9. لويس جان كالفلي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، تر: حسن حمزة، مركز دراسات الوحدة المغاربية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008.

10. نوارى سعودي، إشكالية اللغوي في بناء مناهج الجيل الثاني، مقارنة لسانية في منهاج السنة الرابعة من التعليم الابتدائي، أعمال الملتقى الوطني الأول «مستقبل تعليم اللغة العربية في ظل رهانات العولمة الثقافية واللغوية في الجزائر» 13/12 مارس 2018، باتنة، 2018.
11. الدستور الجزائري 10 سبتمبر 1963.
12. الجريدة الرسمية، ع مؤرخ في 16 جانفي 1991، قانون 05/91، 1991، ص 08.
13. Haugen, emar ; planing a standart language in moderne orway, author, 1969.
14. Robin jeon and H. jermaudd, can language be planed sociolinguistics theory and practice for developing nation, Honolulu, the university pers of hawai, 1971.
15. Weistein Bian, language planning francophone, Africa language problems and language planning, 1980.

الهوامش والاحالات:

- ¹ أحمد حساني، ترقية اللغة العربية بين التخطيط الاستراتيجي والاستثمار المؤسسي، أعمال المؤتمر الثالث للغة العربية، دبي الإمارات، 2014، ص 7.
- ² قاسم عبده عوض، الفلسفة والإنسان في القرن الحادي والعشرين، بغداد، ط1، 2002، ص 728.
- ³ عباس الصوري، في تلقي اللغوي والمعجمي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2004، ص 11.
- ⁴ صالح بلعيد، دروس في اللسانيات التطبيقية، دار هومة، دط، الجزائر، 1997، ص 125.
- ⁵ بنعمر كنزة، تعليم اللغة العربية والتعليم المتعدد، مكتبة الأمان للنشر والتوزيع، ط1، المغرب. 2003، ص 140.
- ⁶ لويس جان كالفني، حرب اللغات والسياسات اللغوية، تر: حسن حمزة، مركز دراسات الوحدة المغاربية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008، ص 221.
- ⁷ المرجع نفسه، ص 221.
- * **التيفيناغ:** هي الأبجدية التي يستخدمها الطوارق والأمازيغ، لتدوين لغاتهم وتعرف كذلك بالكتابة الليبية القديمة أو البربرية، وتعني كلمة تيفيناغ بالأمازيغية اكتشافنا، وهي واحدة من أقدم الأبجديات وقد ظلت تستخدم من قبل الطوارق منذ نشأتها وحتى العصر الحاضر في حين انقطع استخدامها لدى بقية الأمازيغ.
- ** **الحرف اللاتيني:** وهو الرسم الكتابي للاتينية القديمة واللغات الأوروبية بعد زوال اللاتينية الأصلية.
- ⁸ Haugen, emar; planing a standart language in moderne orway, author, 1969, p701.
- ⁹ Robin jeon and H. jermaudd, can language be planed sociolinguistics theory and practice for developing nation, Honolulu, the university pers of hawai, 1971, p211.
- ¹⁰ Weistein Bian, language planning francophone, Africa language problems and language planning, 1980, p55.
- ¹¹ روبرت كوبر، التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، تر: خليفة أبو بكر الأسود، مجلس الثقافة العام، القاهرة، 2006، ص 71.
- ¹² جان لويس كالفني، المرجع السابق، ص 268.
- ¹³ المرجع نفسه، ص 269.
- ¹⁴ نوارى سعودي، إشكالية اللغوي في بناء مناهج الجيل الثاني، مقارنة لسانية في منهاج السنة الرابعة من التعليم الابتدائي، أعمال الملتقى الوطني الأول «مستقبل تعليم اللغة العربية في ظل رهانات العولمة الثقافية واللغوية في الجزائر» 13/12 مارس 2018، باتنة، 2018، ص 10.
- ¹⁵ السعيد خنيش، مناهج تدريس العربية في ظل تكنولوجيا التعليم الراهن والمأمول، أعمال الملتقى الوطني الأول «مستقبل تعليم اللغة العربية في ظل رهانات العولمة الثقافية واللغوية في الجزائر»، 13/12 مارس، باتنة، 2018، ص 123.

- ¹⁶ بومدين محمد، مكانة اللغة العربية في قانون الإجراءات المدنية الجديدة 2008، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع10، جانفي 2014، جامعة أدرار، الجزائر، ص04.
- ¹⁷ الدستور الجزائري 10 سبتمبر 1963.
- ¹⁸ المصدر نفسه، 10 سبتمبر 1963.
- *** الدستور: هو القانون الأعلى الذي يحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة بسيطة أم مركبة ونظام الحكم ملكي أم جمهوري وشكل الحكومة رئاسية أم برلمانية، وينظم السلطات العامة فيها من حيث التكوين والاختصاص والعلاقات التي بين السلطات وحدود كل سلطة والواجبات والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات ويضع الضمانات لها اتجاه السلطة. (wikipedia.org)
- **** الأمازيغية: أو اللغة البربرية أو تامازيغت، وهي من عائلة اللغات الأفروآسيوية وهي تتألف من مجموعة من اللهجات ذات الصلة التي يتحدث بها الأمازيغ، لم يطلق على اللهجات البربرية اسم الأمازيغية إلا مع بوادر الاحتلال الفرنسي لشمال إفريقيا، ولا توجد نصوص وآثار أثبتت أنّ هناك لغة جامعة لها، ما يعرف اليوم بالأمازيغية هو نتيجة مجهود شخصي لمولود معمري محاولة لتركيب لغة موحدة عبر الاعتماد على اللهجات البربرية المتكلمة اليوم، وأهم مصدر استعمل هو لهجة الطوارق المسماة أماهاج. (<https://www.wikipedia.org/>)
- ¹⁹ الجريدة الرسمية، ع مؤرخ في 16 جانفي 1991، قانون 05/91. 1991، ص08.
- ²⁰ المرجع نفسه، ص 05.
- ²¹ المرجع نفسه، ص 07.